افتتاحية العدد

يتحدث التربويون اليوم وبلغاتهم المتنوعة والممتدة شرقاً وغرباً ، أن تجويد التعليم كماً وكيفاً ، لا يتأتى إلا بتحسن كمي وكيفي لمدخلاته وعملياته ومخرجاته، كحزمة واحدة وحلقات متداخلة لنظام واحد، ومن شروط التجويد، الارتقاء بأداء العاملين والقائمين على العملية التعليمية، كأهم مدخلات النظام وأهم الأعمدة الأساسية للعمليات وكموجهين رئيسيين لأنشطتها ومسار مخرجاتها من وحي المسئولية التربوية – التعليمية ، ومسئولية الانتماء والمواطنة.

من هنا فتش التربويون عن مخارج منهجية لأزمة التعليم الحالية في الوطن العربي، وتدرجت المعالجات التي توصلوا إليها وتنوعت بين الجهود الجمعية المؤسسية الرسمية ، والجهود المجتمعية المؤطرة بجمعيات ومنظمات نخبوية لمفكرين وأساتذة جامعات وباحثين في مؤسسات العلم والبحث العلمي، والجهود الفردية من خلال إسهامات علمية قدمها مفكرون أو باحثون نتيجة إحساسهم بالمسئولية ، وحرصهم على تقديم رؤى تنقذ المجتمع العربي وتنقله إلى وضع يتناسب وعمقه الحضاري ودوره الرسالي الذي ظل ينهض لفترة تاريخية امتدت لأكثر من خمسة قرون، قدم خلالها للعالم خلاصة تجربته ، وزبدة جهده العلمي ، وكان لها الأثر الفاعل في تحقيق النهضة الأوربية ، وظل هذا الدور موضع الإعجاب والتقدير الأوروبي الذي سجله بفخر واعتزاز كثير من الكتّاب المنصفين والموضوعيين أمثال غوستاف لوبون وغيره كثيرون ، وظهرت على السطح التربوي العربي الكثير من المسميات في هذا السياق الإصلاحي مثل إستراتجية تطوير التربية العربية ، والتي يرجع ظهورها إلى عام 1979م وكان ظهورها بموافقة ومباركة رسمية عربية ، ولكنه لم يتجاوز في ظهوره لحظة العناية التي رافقت الإعلان ، وبعدها توارت إلى الأدراج والأرفف وصارت في زاوية الإهمال إلا في لحظات تتكرر من عام وأعوام لنفض الغبار ووضع تقارير متابعة جميعها تشير إلى قصور واضح في تبني مضامين الاستراتيجية ، وان كثيراً من محتويات الاستراتيجية لم يستوعب إلا في حدود ضيقة وفي قطرين أو ثلاثة على وجه التحديد .

وعليه فان الرؤى الاستراتيجية ليست مشكلة التربية العربية كما أنها ليست سبباً في أزمة الأنظمة التعليمية، فهي حاضرة نظرياً، وغطت كل جوانب العملية التعليمية ومراحلها المختلفة، وصار لدينا استراتيجيات لمرحلة ما قبل المدرسة ، وما بعدها ، وصارت لدينا رؤى تفصيلية لنظم إعداد المعلمين ، وتدريبهم والارتقاء بهم ، والى درجة أن عدداً واسعاً من الدورات واللقاءات أخذت طريقها وانعقدت في أكثر من قطر عربي ، ولكنها جميعاً لم تتجاوز بفوائدها الغرف التي احتوت اللقاءات والدورات ، وهكذا يمكن القول أن أزمة التعليم لا تكمن في غياب الرؤى قدر ما تكمن في غياب الإرادة السياسية والقرار المستقل ومن ثم فان النهوض يبدأ بالإقرار بان النظام التربوي–التعليمي بحاجة إلى علاج فوري في مفصل الإرادة والقرار ، وعليه أن يدخل إلى عيادة التنمية التعليمية " البحث التربوي "، للتشخيص والتحليل ومن ثم تلقى المعالجة الناجعة.

تلك مسالة ، والأخرى أن الخطوة الأولى في اتجاه الإصلاح والتغيير تبدأ بالتوجه بالبحث التربوي ، والفكر التربوي ونظرياته في اتجاه الطفولة، وبخاصة مرحلة رياض الأطفال والحلقة الأولى من التعليم الأساسي من جهة ، واتجاه المعلم والمربي وإعادة النظر بإعداده وتأهيله كمتطلب موضوعي لهذا الإصلاح ، فالاهتمام بالطفولة يدل على عافية حقيقية بالإرادة، ويدل على جدية مخلصة بالقرار ، ويدل على توجه عملي ومنهجي نحو المستقبل وخاصة حين يتزامن معه ويرافقه الاهتمام بالمعلم وإعداده وتدريبه ،

من هذه القناعة جاء العدد الثاني من مجلتنا ، ففيه يجد القارئ بحوث ودراسات تتناول هذين المحورين بالتحليل ، والمعالجات، نتمنى أن تجد طريقها إلى دائرة الإرادة والقرار التربوي لتستفيد منها البلاد وتنتفع بها عملية الإصلاح والتغيير ألمعلنه .

والله من وراء القصد ،